أكد أن مكتب المجلس سيحدد الوضع النهائي لها اليوم

الغانم : غالباً لن تكون هناك جلسات هذا الأسبوع بسبب المشاركة بالبرلمان العربي

- اللجان تعكف على دراسة العديد من القوانين التي بعضها قد تكون تقاريرها ليست جاهزة
- كل يرى في قانونه أهمية وأولوية وهناك 16 طلبًا تستوفي الأركان لتقديم قوانين

مرزوق الغانم

نايف الحجرف

- لم أسمع عن تصريح الأخ محمد هايف ولكن أنا لم أوجه أي دعوة إلى وزير المالية
- فيما يتعلق بمناقشة التأمينات «فالتقرير سحب في نفس يوم جلسة» الاستجواب وفقاً للوائح

- الحجرف : الحكومة حريصة على التعاون مع مجلس الأمة لكل ما يحقق الصالح العام
- لم توجه الدعوة إلي لحضور اجتماع «الشؤون الاقتصادية والمالية» الذي عقد أمس
- ضرورة دراسة القوانين بشكل متكامل حفاظاً على سلامتها والمنظومة التشريعية

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن مكتب المجلس سيعقد اجتماعًا اليوم لتحديد الوضع النهائي لجدول أعمال المجلس إلى نهاية دور الانعقاد الحالي، مبينًا أن فض دور الانعقاد سيكون في 2 أو 3 يوليو المقبل.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة اليوم «على الأغلب لن تكون هناك جلسات هذا الأسبوع لأنه توجد وفود خارجية ومشاركون في البرلمان العربي، واللجان تعكف على دراسة العديد من القوانين التي بعضها قد تكون تقاريرها ليست جاهزة».

وذكر الغانم أنه وفقًا للتفويض الذي أقره المجلس لمكتب المجلس سيتم الإعلان عن كل هذه التفاصيل بعد اجتماع المكتب اليوم.

وأوضح الغانم «تبقى لتقارير لجنة الميزانيات 4 جلسات وعلى الأغلب ستكون هناك جلستان للقوانين وفق ما استشفيته من بعض النواب وأعضاء مكتب المجلس».

وأضاف «كل يرى في قانونه أهمية وأولوية وهناك 16 طلبًا تستوفي الأركان لتقديم قوانين، و11 طلبًا لاستعجال اللجان، ولحل هذه المعضلة قرر المجلس أن يوكل هذه المهمة لمكتب المجلس».

وذكر الغانم «غدًا اليوم» إن شاء الله سنوافيكم بالتفاصيل أما بالنسبة لفض دور الانعقاد فسيكون في 2 يوليو أو 3 يوليو بشكل نهائي سأخبركم غدًا «اليوم» ».

وردًا على سؤال صحافي بشأن ما صرح به النائب محمد هايف المطيري عن عدم حضور وزير المالية الدكتور نايف الحجرف اجتماع اللجنة المالية قال الغانم « لم أسمع عن تصريح الأخ محمد هايف ولكن أنا لم أوجه أي دعوة إلى الأخ وزير المالية».

وبين أن « وزير المالية في مهمة رسمية حسب المعلومات التي لدي في لندن ولم أوقع أي دعوة لوزير المالية لأنه لم يصلني من اللجنة أي طلب لتوجيه الدعوة إلى وزير المالية».

وأوضح أنه فيما يتعلق بمناقشة موضوع الاستبدال وفوائد القروض وما تم نقاشه أثناء الاستجواب وما أثارته النائبة صفاء الهاشم وبعض النواب الآخرين، فوفقا للوائح فان التقرير سحب في نفس يوم جلسة الاستجواب وهو موجود الآن في اللجنة.

وأشار إلى أن أي عضو سواء كان النائب محمد هايف او الآخرين يستطيع أن يتقدم باقتراح بقانون إذا كانت اللجنة تناقش هذا الموضوع، مبينًا « إذا كان الموضوع عاديًا وفق المادة 97 من اللائحة الداخلية فيحال إلى اللجنة التشريعية ومن ثم إلى اللجنة المالية».

واستطرد الغانم قائلًا « لكن إذا كان الموضوع مرتبطا بموضوع تناقشه اللجنة واللجنة سحبت التقرير فإنه من الممكن التقدم باقتراح بقانون والرئيس وفق المادة 99 يمكنه إحالة هذا القانون إلى اللجنة وبعد ذلك تبدأ اللجنة في توجيه الدعوة إلى المعنيين سواء كان وزيرًا أو مسؤولًا أو قياديًا او غيره».

وأكد الغانم انه خلال هذه الفترة لم يتم توجيه أي دعوة إلى وزير المالية وانه لم يوقع على أي دعوة موضحًا ان « الدعوة لا تأتي من الرئيس بمزاجه، بل تأتي إذا طلبت اللجنة او رئيسها دعوة هذا الوزير المختص».

وأضاف « في حال استلامي شيئا من اللجنة المالية فبالتأكيد ساوجه الدعوة بشكل مباشر، فالإجراء هو ان يتقدم النائب باقتراح بقانون او الحكومة بمشروع بقانون».

وأوضح « إذا تقدم النائب باقتراح بقانون فالدورة هي من الرئيس إلى اللجنة التشريعية وبعدها اللجنة المختصة وفي هذه الحالة فهي اللجنة المالية وإذا كان مرتبطا بموضوع تناقشه اللجنة المعنية فيستطيع الرئيس بشكل مباشر أن يحيله وفق المادة 99 من اللائحة إلى اللجنة، وبعدما تبدأ اللجنة ببحث هذا الموضوع توجه الدعوات إلى من تراه لحضور اجتماعات اللجنة، ويكون توجيه الدعوات من خلال الرئيس».

من جهته أكد وزير المالية نايف الحجرف أمس حرص الحكومة على التعاون مع مجلس الأمة لكل ما يحقق الصالح العام، موضحا عدم تسلم دعوة لحضور اجتماع اللجنة المالية البرلمانية الذي عقد أمس، وذلك في تصريح أدلى به لدى وصوله الى مدينة لندن للمشاركة في مؤتمر الاستثمار الذي تنظمه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في العاصمة البريطانية غدا.

وفي رده على ما أثاره اليوم النائب محمد هايف المطيري حول تعديل نظام الاستبدال في قانون المؤسسة العامه للتأمينات الاجتماعية، اوضح الوزير الحجرف «لم يقدم أي مشروع بقانون او اقتراح بقانون الى تاريخه»، مضيفا: «لم توجه الدعوة الي وزير المالية والتأمينات الاجتماعية لحضور اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية الذي عقد أمس «الأحد 16 يونيو 2019».

وتابع «تمت مناقشة عدد من المقترحات مع عدد من أعضاء مجلس الأمة الموقرين خلال الفترة الماضية على أن تتم مناقشتها في اللجان المختصة وفقا لما نص عليه الدستور واللائحة خاصة بعد أن استرد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التقرير الخاص بالاستبدال لمناقشته في اللجنة».

وقال الحجرف إننا «إذ نؤكد على مد يد التعاون مع المجلس.. لنؤكد في الوقت نفسه على أهمية دراسة القوانين بشكل متكامل حفاظا على سلامة القوانين والمنظومة التشريعية».

على صعيد منفصل توجه وفد من مجلس الأمة أمس إلى القاهرة للمشاركة في الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي المقرر عقدها هناك خلال الفترة من 17 إلى 19 يونيو الجاري.

وقالت شبكة الدستور الاخبارية في بيان لها إن الوفد يضم النائبين خالد العتيبي وعلي الدقباسي.

هايف للحجرف : يومان للموافقة على تعديلات «التأمينات» ..وإلا المنصة

محمد هايف

أمهل النائب محمد هايف وزير المالية نايف الحجرف يومين للموافقة على التعديلات المقدمة لإلغاء الفوائد الربوية فيما يخص قانون التأمينات وقروض المتقاعدين.

وقال هايف إن الوزير كونه لم يحضر اليوم "أمس" فإننا نعطيه مهلة إلى الغد "اليوم" ، وبعدها إن لم ينفذ ما تعهد به فإنه يجب أن يعود إلى المنصة.

أكد أن اللجنة انتهت من «التأمين» في مداولته الثانية ووافقت على الكثير من التعديلات

خورشيد : وزير المالية متعاون إلى أبعد الحدود وسيقدم بدائل تتعلق بملف الاستبدال

جانب من اجتماع اللجنة المالية أمس

قال رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد إن اللجنة انتهت من قانون التأمين في مداولته الثانية ووافقت على الكثير من التعديلات ومن أهمها تبعية التأمين بأن تكون هناك وحدة مستقلة تتبع وزير التجارة وتغليظ العقوبات بالإضافة إلى وجود هيئة شرعية، لافتا الى ان المشروع سيرى النور في الجلسة الخاصة لإقرار القوانين حيث أن هناك توافقا بشأنه.

وأضاف خورشيد في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة: ناقشنا أيضا مشروع قانون يتعلق بالملحق المالي، مبينا أنه تم تشكيل لجنة فنية لمناقشة مواد القانون "32 مادة" وذلك لأنه قانون فني.

وأشار الى ان هناك 4 قوانين للجنة المالية سيتم إقرارها في دور الانعقاد الحالي وهي التعديلات على «المناقصات»، و«تنظيم التأمين» والتعديلات على قانوني «المراقبين الماليين» و«الشركات».

وأشار خورشيد الى أن وزير المالية متعاون إلى أبعد الحدود وسيقدم بدائل تتعلق بملف الاستبدال، وسيتم بأثر رجعي إقرار خفض الاستقطاع للقروض الحسنة للمتقاعدين من 25 إلى 10 في المئة.

وأوضح: سيكون لنا لقاء مع وزير المالية ومدير التأمينات الأسبوع المقبل بخصوص الاستبدال وتخفيض الاستقطاع.

من حيث تأخر طرح المشاريع وكثرة إصدار الأوامر التغييرية وعدم الدقة بتحديد القيم لها

«الميزانيات» : «نفط الكويت» تفتقر إلى التخطيط الفني والمالي السليم

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بحضور وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل ميزانية شركة البترول الوطنية للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وملاحظات ديوان المحاسبة الواردة في تقريره السنوي عن السنة المالية 2017/2018.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح صحافي إن ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الشركة زادت 12% عما كانت عليه في السنة المالية السابقة لتصل إلى 163 ملاحظة.

وأضاف ان غالبية الملاحظات على مؤسسات القطاع النفطي عمومًا ولسنوات عدة تتمحور حول المشاريع والعقود حيث بلغت نسبتها 66% من إجمالي الملاحظات المسجلة على شركة البترول الوطنية ما اثر على الأداء التشغيلي للشركة.

وأوضح ان اللجنة تبين لها عدم تحقيق الشركة للطاقة التكريرية المستهدفة بما أن العديد من تلك المشاريع والعقود مرتبطة بالإنتاج وهي من الملاحظات المتكررة سنويًا.

ولفت إلى ان الفارق في الطاقة التكريرية عن المخطط بلغ 4% ، إضافة إلى اختلاف كمية المنتجات البترولية التي تم إنتاجها فعليًا عما هو مخطط لها بمصافي الشركة ما ادى إلى عدم تحقيق إيرادات بلغ ما أمكن حصرها 268 مليون دينار.

وأشار إلى ان الشركة تتكبد خسائر نتيجة تأخر بعض المشاريع والمتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان تحصيلها في حالة تشغيل تلك وبين ان اللجنة ناقشت تأخر مشروع الوقود البيئي والذي يهدف إلى توسيع وتطوير مصفاتي ميناء عبدالله وميناء الأحمدي لإنتاج منتجات بترولية نهائية عالية الربحية ومتوائمة من الأنظمة البيئية العالمية ما سيسهم في خلق أسواق جديدة لبيع تلك المنتجات لدولة الكويت.

وقال إن المشروع تأخر نتيجة لعدم انتهاء مقاولي الحزم من تنفيذ أعمال العقود المسندة إليهم ما أدى إلى تغيير تاريخ التشغيل من 12 ابريل 2018 إلى ما كان مفترضا وهو تاريخ 13 يوليو 2019.

وبين انه وحسب إفادة مسؤولي الشركة البترول الوطنية فقد تغير ذلك التاريخ أيضا ليكون المشروع جاهزًا للتشغيل في مارس 2020 على أن يتم التشغيل خلال 3 إلى 6 أشهر إضافية، وقد نتج عن هذا التأخر خسائر ناتجة عن الأرباح التي كان بالإمكان تحقيقها والتي بلغت 250 مليون دينار.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة ناقشت تأخر تنفيذ بعض الأعمال المرتبطة بالأعمال الأخرى المتأخرة والتي تستدعي تمديد أعمال بعض المقاولين وإصدار الأوامر التغييرية إضافة إلى ارتفاع تكاليف تلك الأعمال المتأخرة وبالتالي تحمل الشركة لمطالبات مالية نتيجة التأخر في التنفيذ.

وبين أن اللجنة شددت على ضرورة معالجة ظاهرة التأخر في المشاريع في مؤسسات القطاع النفطي والتي سبق للجنة مناقشتها وباجتماعات سابقة وايدت توصياتها بذلك خاصة فيما يتعلق بالخلل في آلية تأهيل مقاولي العقود النفطية وما تبين من قصور في نظام التأهيل في الشركة. وأوضح أن هناك أيضا عدم تخطيط فني ومالي سليم سواء في تأخر طرح المشاريع أو كثرة الأوامر التغييرية وعدم الدقة بتحديد القيم التقديرية لبعض المشاريع بالإضافة إلى قصور الشركة في متابعة تنفيذ تلك العقود وعدم اتخاذ إجراءات حازمة مع بعض المقاولين كالتأخر في تطبيق الغرامات على البعض منهم.

وأكد أن اللجنة شددت على ضرورة قيام الشركة ببذل المزيد من الجهد في تحسين أدائها التشغيلي خاصة وان التحكم بمصروفاتها التشغيلية يؤثر على أرباحها.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي